مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر بعض مؤشرات التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي بسورية
اسم الكاتب: د. شكيب بشماني، غدير قصيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5747
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Some Internal Trade Indicators On GDP Growth In Syria

Dr. Shakib Bechmani [*]
Ghadeer qusiri[**]

(Received 22 / 4 / 2022. Accepted 9 / 6 / 2022)

□ ABSTRACT □

Internal trade statistics constitute one of the subject areas in economic statistics, and provide data whose mission is on economic units whose main activity is concentrated in wholesale and retail trade (i.e. selling without any transfers) of any type of commodities combined. The growing interest in internal trade statistics is due to the steady increase in the contribution of internal trade to the entire national economy, hence this research, which included the relationship between internal trade indicators and growth in GDP. The research reached the following results:

- One of the indicators of internal trade had an impact on the gross domestic product, which is salaries and wages, and in the short term only
- There is no effect of internal trade indicators on the per capita GDP

Key words: indicators of internal trade, growth in GDP, per capita share of GDP.

[*]**Professor, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
shakibbechmani@tishreen.edu.sy
[**]**Postgraduate Student, , Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
ghadeerqusiri@tishreen.edu.sy

أثر بعض مؤشرات التجارة الداخلية في الناتج المحلي الاجمالي بسورية

الدكتور شكيب بشماني*
غدير قصيري**

(تاريخ الإيداع 22 / 4 / 2022. قُبِل للنشر في 9 / 6 / 2022)

□ ملخّص □

تشكل إحصاءات التجارة الداخلية أحد المجالات الموضوعية في الإحصاءات الاقتصادية، ومهمتها تقديم بيانات عن الوحدات الاقتصادية التي يتركز نشاطها الأساسي في تجارة الجملة والتجزئة (أي البيع دون أي عمليات تحويل) لأي نوع من السلع مجتمعة. ويرجع الإهتمام المتزايد بإحصاءات التجارة الداخلية إلى الزيادة المطردة في إسهام التجارة الداخلية في كامل الاقتصاد الوطني، ومن هنا كان هذا البحث الذي تضمن العلاقة بين مؤشرات التجارة الداخلية النمو في الناتج المحلي الاجمالي وتوصل البحث الى النتائج الاتية:

- مؤشر واحد من مؤشرات التجارة الداخلية كان له أثر على الناتج المحلي الاجمالي وهو الرواتب والاجور وفي المدى القصير فقط
- لا أثر لمؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

الكلمات المفتاحية: مؤشرات التجارة الداخلية، النمو في الناتج المحلي الاجمالي، حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

* أستاذ – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. shakibbechmani@tishreen.edu.sy

** طالب دكتوراه– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. ghadeerqusiri@tishreen.edu.sy

مقدمة:

تشرف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في سورية على إدارة قطاع التجارة الداخلية وتوجيهه بتنظيم السوق التجارية والمتعاملين فيها من خلال مؤسساتها (المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء– العمران، المؤسسة العامة الإستهلاكية، المؤسسة العامة لخزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والمؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية– السندس).

حيث سنقوم في هذا البحث بتوضيح أثر بعض مؤشرات التجارة الداخلية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية وأهمها(نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي(مؤشر الدخل)، معدل النمو الاقتصادي ومؤشرات العمالة والبطالة) والناتج المحلي الاجمالي في سورية.

- **الدراسات السابقة**

أولاً: الدراسات العربية:

1–دراسة(**عنون، 2012**) وهي بعنوان: "**دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية في مدينة باتنة.**"

هدف هذا البحث:

1–تحليل التركيبة الاجتماعية–الاقتصادية لسكان مدينة باتنة.

2–تحليل ودراسة البنية التجارية للمؤسسات التجارية الكبرى في المدينة.

3–تحديد دور الوظائف التجارية في تنظيم مدينة باتنة من خلال الأبعاد والآليات المتحكمة في هوية الوظيفة التجارية

وأهم النتائج التي خلصت بها هذه الدراسة:

1– هناك ضعف في المؤسسات التجارية الجزائرية في مدينة باتنة تمثل ذلك في الأسواق المغطاة والمساحات التجارية المغلقة، وفي ظل غياب دور هذه المؤسسات أدى ذلك إلى تنامي أشكال تجارية جديدة كالبازار والتجارة غير الرسمية في الأرصفة والطرقات.

2– ارتفاع مؤشر القيمة المالية الموطنة كالسلع المخزنة بالمحلات التجارية، يساهم في تشجيع بروز مركزية تجارية فيها.

3–تطور جهاز النقل وتعدد وسائطه ساهم في ترقية علاقة تكامل بين مختلف الأصناف التجارية.

2–دراسة (**الحسين وآخرون، 2015**) وهي بعنوان: "**دور سياسة التوزيع في رفع تنافسية المؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP –الاخضرية–.**"

هدفت هذه الدراسة إلى:

1– معرفة أهمية التوزيع وقدرته في تحقيق الأهداف التسويقية للمؤسسة.

2– التعرف على سياسات التوزيع التي تتبعها المؤسسة الوطنية للدهن.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1– التوزيع هو الوسيلة التي تدفع بعجلة نمو المؤسسة الاقتصادية وازدهارها رغم تشاركها مع عناصر المزيج التسويقي.

2– يساهم التوزيع في تحريك المنتجات من أماكن انتاجها إلى أماكن استهلاكها.

3– دراسة(**بن غضبان، 2016**) وهي بعنوان: "**تحليل الإرتباط المكاني لتوزيع الأنشطة التجارية بالمدن الجزائرية الكبرى–دراسة تطبيقية على مدينة عنابة.**"

هدفت هذه الدراسة إلى:

1– توضيح الثقل التجاري الي أصبحت تتميز به مدينة عنابة.

2-تحديد نمط الإرتباط المكاني في توزيع الأنشطة التجارية باستخدام العديد من المتغيرات.

3-تحديد المركزية التجارية من خلال مؤشري التجمع التجاري والتركز التجاري.

4-الكشف عن التراتبية المكانية بتوظيف أسلوب التحليل العنقودي.

أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

1- يتسم التوزيع المكاني للأنشطة التجارية بطابع التجمع والتركز بعدد محدود من القطاعات الحضرية والتبعثر والتشتت في بعض القطاعات الحضرية الأخرى، وهو ما يطلق عليه بالمركزية التجارية والتي جسدها تحليل الإرتباط المكاني.

2-بروز أهمية استخدام الأساليب والطرق الإحصائية لرصد نمط توزيع الأنشطة التجارية، والتي ساهمت إلى حد كبير في توضيح مختلف التباينات بين مختلف القطاعات الحضرية تبعاً لمختلف المتغيرات المدرجة فيها.

3-وجود تباين في مستويات الخدمات التجارية في كل مستوى مكاني تبعاً للأنواع التجارية السائدة في كل مستوى.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة(**STRAATHOF. B, et al, 2008**) وهي بعنوان: "**السوق الداخلية والاقتصاد الهولندي- الآثار المترتبة على التجارة والنمو الاقتصادي**".

"The Internal Market and the Dutch Economy-Implications for trade and economic growth".

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الآثار المترتبة على تشكيل وتطوير السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي على دخل الفرد وتحديداً لهولندا. وذلك على مرحلتين الأولى يتم فيها تقدير معادلات التثقيل والثانية تحدد أثر السوق الداخلية على التجارة الثنائية في السلع والخدمات وعلى الإستثمار الأجنبي المباشر.

أهم النتائج:

- حوالي 8% من الصادرات والواردات من السلع من قبل أعضاء الإتحاد الأوروبي تعود للسوق الداخلية، أما تجارة الخدمات تكون تأثيرات السوق الداخلية أصغر إلى حد ما.

- حوالي 5% من تجارة خدمات أعضاء الإتحاد الأوروبي يكون للسوق الداخلية أثر أكبر بشأن الإستثمار الأجنبي المباشر.

- أدى تكامل أسواق السلع الداخلية إلى إرتفاع دخل الفرد في الإتحاد الأوروبي بنسبة تتراوح بين 2 و 3% أي ما يتراوح بين 4 و6% من دخل الفرد في هولندا.

- إن استمرار آثار المستوى الحالي لتكامل السوق الداخلية من السلع والخدمات على المدى الطويل سيزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% في الإتحاد الأوروبي و17% في هولندا.

2- دراسة (**TOMBE. T; WINTER. J, 2013**) وهي بعنوان: "**التجارة الداخلية والانتاجية الإجمالية: أدلة من كندا**".

"Internal Trade and Aggregate Productivity: Evidence from Canada"

هدف هذا البحث إلى دراسة حجم وتأثير عوائق التجارة الداخلية باستخدام منهج المربعات الصغرى المرن لقياس عوائق التجارة الداخلية بين المقاطعات الكندية ومن ثم القيام بتكييف نموذج جديد للتجارة لتقدير تأثير هذه العوائق على الإنتاجية.

أهم النتائج: يؤدي القضاء على العوائق التجارية فيما بين المقاطعات إلى زيادة الإنتاجية بنسبة تزيد عن 15% في المقاطعة المتوسطة وبأكثر من 8% بالنسبة لكندا، وهذه الفوائد أكبر من تخفيض العوائق التجارية الدولية بنسبة 20%.

3- دراسة(**GEDA. A; SEID. E, 2015**) وهي بعنوان: "**إمكانية تكامل التجارة الداخلية والإقليمية في افريقيا**".

The potential for internal trade and regional integration in Africa""

هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية تكامل التجارة الداخلية والاقليمية فيما بين بلدان افريقيا وآفاق النهوض بالاقتصاد الافريقي من خلال مجموعة متنوعة من النماذج التجريبية لهذا الغرض، حيث أن التحليل ونتائج المحاكاة النموذجية تكشف عن وجود امكانيات كبيرة للتجارة بين بلدان افريقيا.

وكانت أهم نتائج الدراسة: لا يمكن إحراز تقدم في التكامل الاقتصادي الاقليمي وزيادة نمو في التجارة الداخلية فيما بين بلدان افريقيا ويعود ذلك لافتقار التجارة إلى التحرير الكافي وضعف في بعض العوامل المتعلقة بالجغرافية، الحوافز، البنية التحتية والمؤسسات.

مشكلة البحث:

- بالرغم من قدم عهد مؤسسات التجارة الداخلية وعملها في الاقتصاد السوري ودورها البارز في مرحلة الثمانينات من القرن العشرين في تخفيف العبء الاقتصادي على الأسر السورية، وأهمية الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الداخلية في الاقتصاد الوطني من خلال التأثير في واحد أو أكثر من مؤشرات التنمية الاقتصادية، فإن العلاقة بين مؤشرات التجارة الداخلية ومؤشرات التنمية الاقتصادية لا تزال من المسائل غير المحددة وغير واضحة المعالم ولم يتم تمثيلها بنماذج رياضية مناسبة ومتعددة المتحولات تفيد في التخطيط الاقتصادي لمستقبل سورية.

يمكننا تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات البحثية التالية:

- ماهو أثر مؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي".
- ماهو أثر مؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي

فرضيات البحث:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي".
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي ".

أهمية البحث و أهدافه:

تعتمد سورية في سياستها التنموية على القطاعات الاقتصادية لتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصةً التوازنات الداخلية مثل دعم النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والتضخم. وهو ما جعل القطاعات الاقتصادية والتجارة الداخلية خصوصاً محوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية في سورية.

وبالتالي فإن هذا البحث يستمد أهميته من كونه يقدم دراسة قياسية للعلاقة بين الانتاج الاجمالي لقطاع التجارة الداخلية واثرها في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث:

ستشمل الدراسة قطاع التجارة الداخلية السوري، وسنعتمد بشكل رئيسي على البيانات التي توفرها الموازنات العامة السنوية التي تعدها كل مؤسسة من مؤسسات التجارة الداخلية، وبيانات المكتب المركزي للإحصاء بالإضافة إلى البيانات التي توفرها مراكز الأبحاث العربية والدولية كصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وسنتبع في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات واستخلاص النتائج، بالإضافة إلى المنهج التاريخي.

مكان وزمان البحث:

الجمهورية العربية السورية خلال فترة عام (2022).

مجتمع البحث:

سنلجأ في دراستنا إلى أسلوب الحصر الشامل، ذلك أن مجتمع البحث يتألف من خمسة مؤسسات للتجارة الداخلية (المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء– العمران، المؤسسة العامة الإستهلاكية، المؤسسة العامة لخزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والمؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية– السندس).

الاطار النظري:

تحتل التجارة الداخلية موقعاً مهماً في الاقتصاد الوطني، وشأنها شأن جميع فروع الاقتصاد الوطني، حيث كانت تخضع لقوانين الاقتصاد الحر حتى ثورة الثامن آذار 1963 حين بدأت عمليات التحويل الاجتماعي. وزاد الاهتمام بقطاع التجارة الداخلية لأثره في تسريع وتائر الإنتاج وتلبية حاجة السوق المحلية من مختلف السلع، وذلك بما يتناسب مع خطط التنمية المتعاقبة والطموحة. وتتولى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الإشراف على قطاع التجارة الداخلية في سورية، حيث تم إحداثها بعد سلسلة من التعديلات في التسمية والمهام. وقد بدأ الإهتمام بالتجارة الداخلية في سورية في العام 1960 حيث تم إحداث وزارة التموين بالقانون رقم /122/ لعام 1960 وعهد إلى الوزارة الجديدة شؤون التموين بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم /158/ لعام 1969 حيث حلت عبارة وزارة التموين والتجارة الداخلية محل وزارة التموين. وفي عام 2003 صدر المرسوم رقم /69/ الذي تم بموجبه دمج وزارة التموين والتجارة الداخلية مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بوزارة موحدة تحمل اسم وزارة الاقتصاد والتجارة. وبموجب المرسوم رقم /46/ لعام 2012 تم إحداث وزارتين بإسم وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وتولت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المهام التي كانت تتولاها وزارة التموين والتجارة الداخلية.

- **مهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك:**

تتولى الوزارة اقتراح السياسة العامة للدولة في قطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك والإشراف على تنفيذها، وتأمين البيئة المناسبة للأسواق الداخلية والمحافظة على استقرارها، ورسم الإستراتيجيات ووضع وتنفيذ الخطط المؤدية إلى ضمان توفر المواد والسلع بما يسهم في رفع مستوى المعيشة.

وتتولى الوزارة بشكل خاص بموجب القانون رقم (37) لعام 2018 المهام والإختصاصات الآتية:

1. المساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وقطاع الاعمال، وإيجاد البيئة الملائمة لتفعيل المنافسة ومنع الإحتكار بهدف حماية المستهلك.
2. تنظيم الأسواق الداخلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان اعتدال الأسعار ومنع الإحتكار وغيرها من الممارسات التجارية الضارة والمخلة بالمنافسة.
3. اقتراح تحديث التشريعات المتعلقة بالتجارة الداخلية.
4. ضمان توفر الإحتياطي الإستراتيجي للمواد والسلع الأساسية وفق التشريعات والأنظمة النافذة، وتنظيم عملية نقلها بما يحقق استقرار الأسواق الداخلية.

5. القيام بالإحصاء التخزيني بقصد تحديد الطاقة التخزينية في الجمهورية العربية السورية وتطويرها والإشراف على العمليات المتعلقة بتخزينها.

6. التنسيق مع الجهات المختصة بما يحقق تغطية الفجوة بين العرض والطلب في الأسواق المحلية من المواد والسلع الأساسية بالإستيراد المباشر، وكذلك تصدير الفائض من الإنتاج المحلي بعد تغطية الطلب بالأسواق المحلية.

7. تنظيم عمليات الرقابة على الأسواق وتنسيق نشاطاتها مع الجهات المعنية وتطوير أجهزة الرقابة التموينية وأساليب عملها.

8. تطوير التشاركية مع القطاع الخاص عن طريق المؤسسات والشركات المرتبطة بالوزارة وفقاً للتشريعات والأنظمة النافذة، والمشاركة في المعارض المحلية والعربية والدولية بهدف ترويج وتسويق المنتجات السورية بالتنسيق مع الجهات المعنية.

9. إدارة وتطوير عمل المخابز التابعة للوزارة وفق أنظمة إدارة الجودة المعتمدة.

10. تأسيس وإدارة شبكة بالإنذار المبكر عن المنتجات الخطرة بالتعاون مع الجهات المختصة.

11. إحداث حركة للسياسات والدراسات التجارية وتقديم الخدمات التجارية والعلمية والإستشارات الفنية لقاء بدل خدمة يحدده وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتنسيق مع وزير المالية.

12. تنظيم نشاطات حماية الملكية التجارية والصناعية ومنح العلامات الفارقة والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الإختراع، وتنظيم عملية تأسيس الشركات التجارية التي يقع مركزها الرئيسي أو فروعها في الجمهورية العربية السورية.

13. تنظيم عملية منح السجل التجاري وفق التشريعات والأنظمة النافذة.

14. الإشراف على الغرف التجارية واتحادها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

- **أهداف وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك:**

من أهم الأهداف التي تسعى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى تحقيقها ما يلي: (موقع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في سورية، 2018) .. **التاريخ قديم لمراجعة الموقع**

1. زيادة مساهمة قطاع التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي و ذلك من خلال تنمية هذا القطاع والعمل على تلبية احتياجات الاقتصاد السوري.

2. تشجيع الإستثمارات الوطنية الخاصة للعمل في هذا القطاع وخاصةً في إنشاء شركات جديدة لتجارة التجزئة.

3. العمل على الحد من الممارسات الضارة بالتجارة الداخلية (الغش، الإغراق والإحتكار ...).

- **مؤشرات التجارة الداخلية:**

تتمثل متغيرات التجارة الداخلية التي سنقوم بدراستها على المستوى الإجمالي للمؤسسات والشركات العاملة في قطاع التجارة الداخلية وهي:

1- الإنتاج: وهو قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل مؤسسة ما والتي يتم استخدامها من قبل وحدات أخرى لأغراض الإستهلاك ذاتياً أو لغايات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذاتي، ويشمل الإنتاج فئتين: السلع النهائية وما يسمى بالمنتجات تحت التشغيل. ويصنف الإنتاج إلى: مخرجات مسوقة، مخرجات الإنتاج للحساب الخاص والمخرجات غير المسوقة الأخرى.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني–سلسلة المسوح الاقتصادية–، 2009)

2- الإستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج):

وهو مجموع قيمة المدخلات المستخدمة أو المستهلكة أو المتلفة أو المحولة في العملية الإنتاجية في المؤسسة. وهو يقاس خلال فترة زمنية محددة بشكل مشابه للإنتاج. ويتم تقييم الإستهلاك الوسيط بأسعار المشترين، والتي تعرف بأنها سعر المنتج مضافاً إليه هوامش النقل وهوامش تجارة الجملة والتجزئة. وتكون قيمة إجمالي الإستهلاك الوسيط على

مستوى الاقتصاد الكلي هي نفسها سواء حسبت بأسعار المشترين أو أسعار المنتجين. أما على المستوى التفصيلي فهناك فرق بين التقييمين. (المرجع السابق نفسه)

3- الناتج المحلي الإجمالي (القيمة المضافة): هي مفهوم أساسي يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة في المؤسسة بحاصل طرح الإستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج.

4- العاملون: هو عدد الأفراد العاملون في المؤسسة من الذكور أو الإناث الذين يتلقون رواتب وأجور مقابل عملهم في المؤسسة.

5- تعويضات العاملون: وهي مجموع الأجور النقدية والعينية في المؤسسة، بما في ذلك المساهمات في الضمان الاجتماعي، والتي تدفع لأي مستخدم مقابل عمل يؤديه.

6- التكوين الرأسمالي: وهو يمثل الإنفاق الإستثماري للمؤسسة بغرض شراء السلع الرأسمالية مثل الآلات والمعدات، إضافةً إلى الإستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المختلفة المستخدمة في العملية الإنتاجية والشحن والتسويق.

7- المشتريات: تشمل مشتريات السلع والخدمات قيمة جميع السلع والخدمات المشتراة أثناء فترة المحاسبة سواءً لإعادة البيع أم للإستهلاك في عملية الإنتاج وأصبحت المؤسسة التجارية مالكةً لها، ولا يشمل ذلك الأصول الثابتة لأن استهلاكها يسجل بإعتباره استهلاكاً لرأس المال الثابت. والسلع والخدمات المقصودة هنا قد تكون: أ- قد بيعت من جديد مع إجراء عمليات تحول أو دون إجراء تحول عليها. ب- مستهلكة كلياً في عملية الإنتاج. ت-مختزنة. (التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات تجارة التوزيع، 2008)

8- المبيعات: وتشمل مبيعات السلع والخدمات المشتراة من أجل إعادة البيع، وكذلك العمولات والرسوم المتقاضاة من بيع السلع لحساب الغير وإيرادات أعمال التعاقد التي تقوم بها المنشأة للغير.(المرجع السابق نفسه)

الاطار العملي: (نموذج الدراسة)

تشمل متغيرات للدراسة، المتغيرات المستقلة المتمثلة بالمؤشرات التجارة الداخلية وتضم المتغيرات التابعة المتمثلة بمؤشرات التنمية الاقتصادية خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2019، ويوضح الجدول (4-1) متغيرات المستقلة X والمتغيرات التابعة Y

المتغيرات المستقلة		المتغيرات التابعة	
اسم المتغير	الرمز	اسم المتغير	الرمز
معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي	Product	**النمو في الناتج المحلي الإجمالي**	gdp
معدل نمو مستلزمات الإنتاج	product_requirmnts	**معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**	GNI per capita
معدل نمو الصادرات	value_added	**معدل نمو الاستثمار**	total inv
معدل نمو التكوين الرأسمالي	capital_formation		
معدل نمو المشتغلون (مشتغل)	Workers		
معدل نمو الرواتب والأجور (ألف ل.س)	Wages		
معدل نمو المبيعات (ألف ل.س)	Sales		

- **العلاقة بين مؤشرات التجارة الداخلية والناتج المحلي الاجمالي:**

ويعبر عنها احصائيا:

H0 – "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي "

H1 –" يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي "

لاختبار الفرضية سنقوم بتقدير نموذج (ARDL) كما يلي:

اولا – اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H0= \lambda1 = \lambda2=0$

فرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H1\neq \lambda1 \neq \lambda2\neq 0$

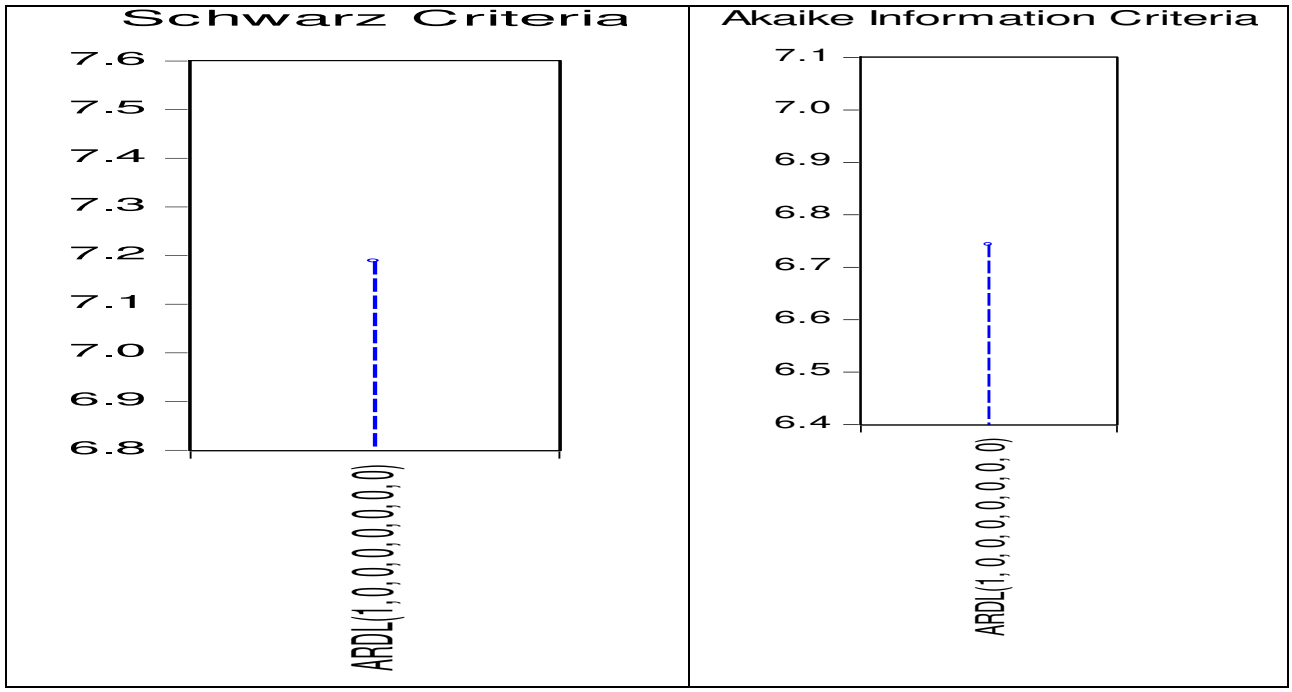
سنقوم أولا باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس باستخدام اختبار الحدود، ونلاحظ من خلال الجدول الآتي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا، عند 10% 5% و2.5%.

الجدول (1) اختبار الحدود بين متغيرات النموذج

	اختبار الحدود	sig.inf	I(0)	I(1)
	F-Bound test			
فرضية العدم: لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل	7.774	10%	2.03	3.13
		5%	2.32	3.5
		2.50%	2.6	3.84

المصدر: من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامج eviews10

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن طويلة الاجل. ولكن قبل إجراء الاختبار علينا اختيار عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج، ولهذه الغاية تم الاعتماد على معيار معلومات Akaike ومعيار Schwarz كما هو مبين في الآتي:



الشكل (1) معيار معلومات Akaike ومعيار Schwarz لاختيار عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج

المصدر: من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامج eviews10

تم اختيار نموذج ARDL(1,0,0,0,0,0,0,0) وهذا يعني اختيار درجة ابطاء واحدة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي ، وبلا إبطاء لمتغيرات التجارة الداخلية، حيث ان هذا النموذج يحقق أدنى قيمة بالنسبة لمعياري Akaike و Schwarz.

نقوم الآن بإعادة تقدير النموذج للحصول على المعلومات الخاصة بحركتي التوازن قصيرة وطويلة الأجل ومن ثم اشتقاق معادلة التكامل المشترك، ونتائج التقدير معروضة في الآتي:

- **العلاقة قصيرة الأجل:**

الجدول (2) تأثير مؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
				D(CAPITAL_FORMATION)
0.1009	-1.827479	5.043994	-9.217792	D(PRODUCT)
0.3560	0.972896	8.771642	8.533900	D(PRODUCT_REQUIRMNTS)
0.6521	0.466271	0.191748	0.089406	D(SALES)
0.6118	0.525724	10.900213	5.730503	D(VALUE_ADDED)
0.5319	0.650017	0.551303	0.358356	D(WAGES)
0.0059	3.582811	4.995373	17.897477	D(WORKERS)
0.3337	1.021485	32.802857	33.507621	CointEq(-1)
0.0057	-4.469739	0.163458	-0.730712	

المصدر: من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامج eviews10

يمكننا من خلال النتائج المعروضة في الجدول السابق أن نقول بانه ليس هناك تأثير قصير الأجل لمؤشرات التجارة الداخلية على النمو في الناتج المحلي الاجمالي حيث ان قيمة prob الخاصة بمعلمات مؤشرات التجارة الداخلية أكبر من 0.05 في الأجل القصير، ماعدا متغير الرواتب والاجور حيث ان قيمة prob الخاصة به أقل من 0.05 في الأجل القصير، ونجد أن العلاقة طردية بين الرواتب والاجور و الناتج المحلي الاجمالي حيث أن زيادة الرواتب والاجور ب1% سيزيد الناتج المحلي الاجمالي ب 17% في الاجل القصير. كما نشير إلى القيمة السالبة لمعامل التصحيح (−0.73) وهي قيمة معنوية اي ان 0.73% من الاختلالات في قيم الناتج المحلي الاجمالي سيتم تصحيحها خلال وحدة الزمن أي خلال عام. وهذا التصحيح معنوي ويعبر عن العلاقة قصيرة الأجل وفق المعادلة الاتية:

D(GDP) = -9.21*D(CAPITAL_FORMATION) + 8.53*D(PRODUCT) + 0.089*D(PRODUCT_REQUIRMNTS) + 5.73*D(SALES) + 0.358*D(VALUE_ADDED) +17.897*D(WAGES) + 33.507*D(WORKERS)

- **العلاقة طويلة الأجل:**

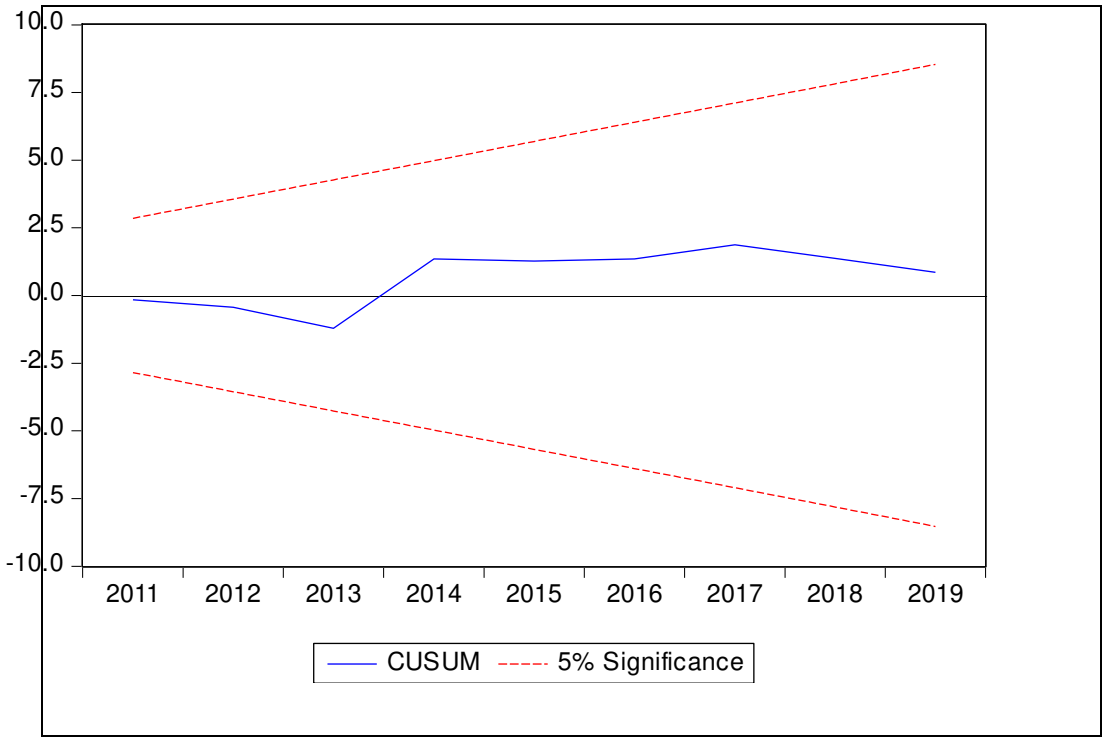
الجدول (3) تأثير تأثير مؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل

0.2714	-1.171608	32.749027	-38.369019	CAPITAL_FORMATION
0.3914	0.900399	39.451770	35.522322	PRODUCT
0.6591	0.456154	0.815851	0.372154	PRODUCT_REQUIRMNTS
0.6461	0.474992	50.218142	23.853195	SALES
0.5854	0.565716	2.636756	1.491656	VALUE_ADDED
0.2405	-1.256711	59.280297	-74.498173	WAGES
0.3525	0.980419	142.260953	139.475333	WORKERS
0.6627	0.450966	11.479458	5.176843	C

المصدر: من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامج eviews10

نلاحظ من الجدول السابق أن مؤشرات التجارة الداخلية غير معنوية حيث أن قيمة Prob أكبر من 0.05، أي أنه لا يوجد تأثير طويل الاجل لمؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.

بعد تقدير النموذج وللتاكد من عدم وجود أي تغييرات هيكلية ولمعرفة مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل، سنستخدم اختبار ثبات النموذج Stability .test الشكل الآتي يتضمن نتائج تطبيق اختبار من الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض، هو اختبار CUSUM كما هو مبين في الشكل الآتي:



الشكل (2) اختبار ثبات النموذج Stability .test

المصدر: من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامج eviews10

نلاحظ من الشكل السابق أن النموذج المقدر وفقاً لاختباري المجموع التراكمي للبواقي CUSUM، ثابت على كامل الفترة الزمنية ولا وجود لانقطاعات هيكلية عند مستوى 5%.

ويتم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلال اختبار حد الخطأ العشوائي، بحيث يجب أن تحقق الشروط الاتية:

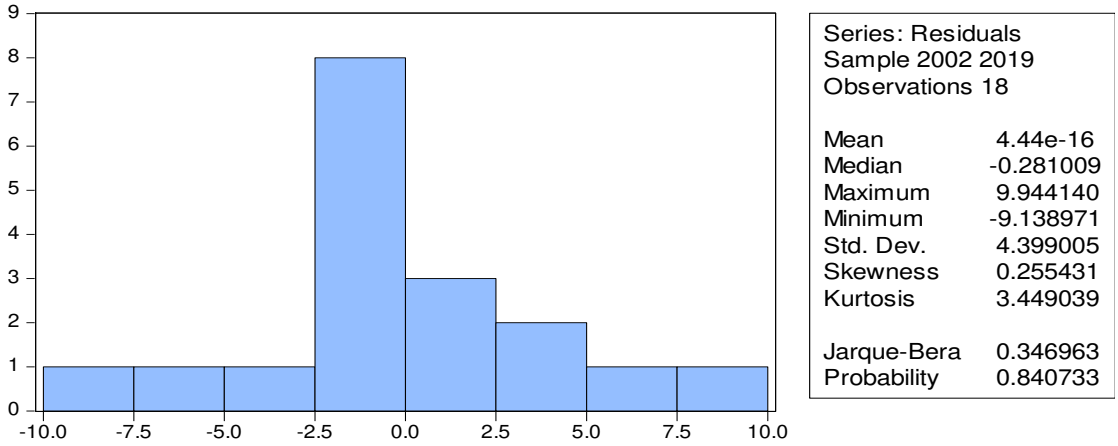
1- توزع قيم الخطأ العشوائي توزعاً طبيعياً

تخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H0

لاتخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي: H1

نستخدم هنا اختبار (Jarque–Bera) ونحصل على النتائج الآتية :

جدول (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لقيم الخطأ العشوائي



المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ أن قيمة الاحصائية 0.346 بقيمة احتمالية 0.840 وهي اكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بتوزيع البواقي توزيعا طبيعيا.

2–عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي

نستخدم اختبار مضاعف لاغرانج LM (Breush–Godfrey)

جدول (5) نتائج اختبار Breush–Godfrey للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.0892	Prob. F(2,7)	3.481683	F-statistic
0. 1120	Prob. Chi-Square(2)	0.976388	Obs*R-squared

المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق ان قيمة مؤشر اختبار Breusch–Godfrey بلغت 0.976 بقيمة احتمالية 0.112 مما عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي.

3–ثبات تباين حد الخطأ العشوائي:

تم استخدام اختبار (Breush–Pagan–Godfrey) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (6) نتائج اختبار Breush–Pagan–Godfrey لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.0501	Prob. F(8,9)	3.228168	F-statistic
0.1004	Prob. Chi-Square(8)	13.34822	Obs*R-squared
0.8493	Prob. Chi-Square(8)	4.086288	Scaled explained SS

المصدر: نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق خلو البواقي من مشكلة عدم ثبات التباين حيث أن القيم الاحتمالية للاختبارات الثلاثة أكبر من 5% مما يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في بواقي النموذج المقدر.

مما سبق نستنتج أن النموذج المقدر يخلو من جميع المشاكل القياسية وبالتالي يمكن اعتباره مناسباً للبيانات المدروسة. ومن ثم يمكننا اتخاذ القرار بالفرضية المدروسة حيث نرفض الفرضية التي تقول H0 – " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي" ونقبلH1 –" يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات التجارة الداخلية على الناتج المحلي الاجمالي.

- **العلاقة بين مؤشرات التجارة الداخلية و حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:**

ويعبر عنها احصائيا:

H0 – "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي "

H1 –" يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي "

لاختبار الفرضية سنقوم بتقدير نموذج (ARDL) كما يلي:

اولا – اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H0= \lambda1 = \lambda2=0$

فرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي $H1\neq \lambda1 \neq \lambda2\neq 0$

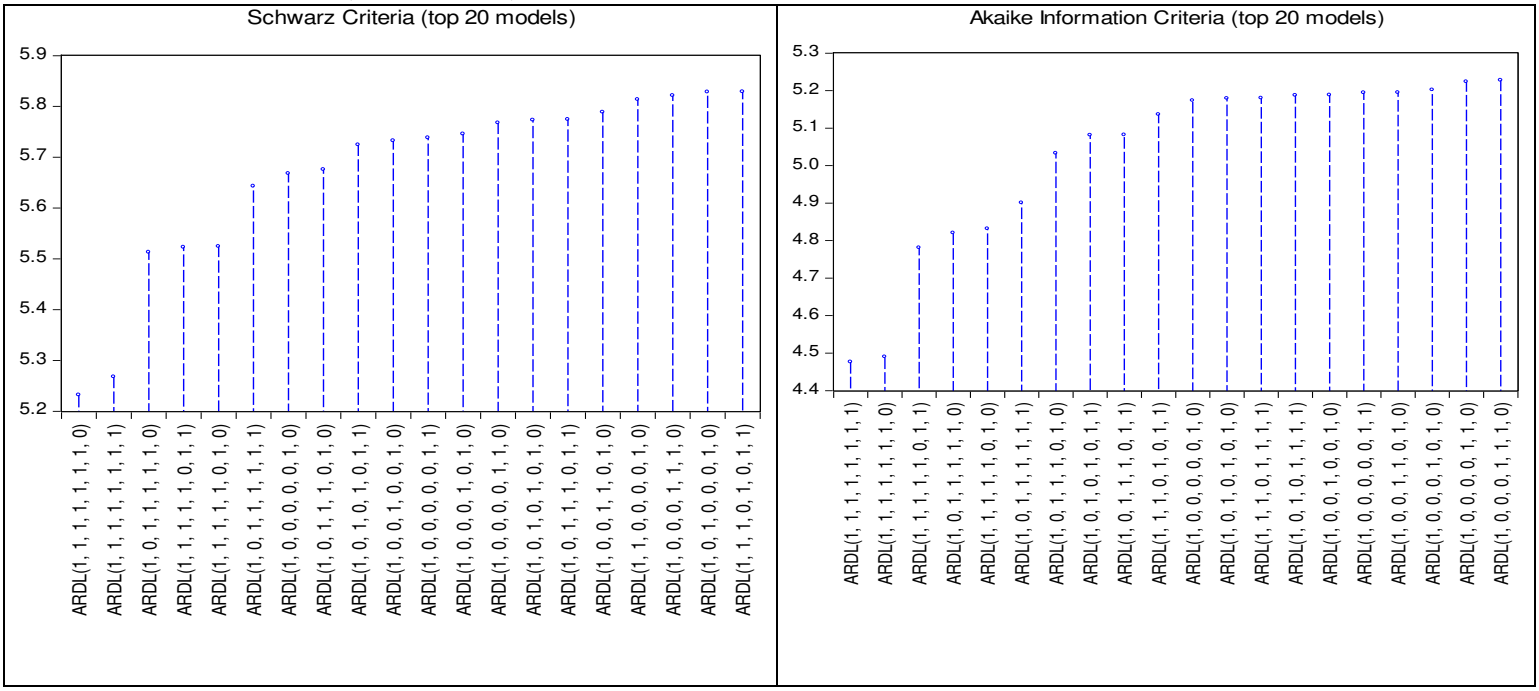
سنقوم أولا باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس باستخدام اختبار الحدود، ونلاحظ من خلال الجدول الآتي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج عند كل مستويات الدلالة حيث أن قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا، عند 10% 5% و2.5%.

الجدول (7) اختبار الحدود بين متغيرات النموذج

	اختبار الحدود	sig.inf	I(0)	I(1)
	F–Bound test			
فرضية العدم: لاتوجد علاقة توازن طويلة الأجل	13.32	10%	2.03	3.13
		5%	2.32	3.5
		2.50%	2.6	3.84

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن طويلة الاجل. ولكن قبل إجراء الاختبار علينا اختيار عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج، ولهذه الغاية تم الاعتماد على معيار معلومات Akaike ومعيار Schwarz كما هو مبين في الآتي:

الشكل (3) معيار معلومات Akaike ومعيار Schwarz لاختيار عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج



تم اختيار نموذج ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1) وهذا يعني اختيار درجة ابطاء واحدة لمتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، ومثلها لمتغيرات التجارة الداخلية، حيث ان هذا النموذج يحقق أدنى قيمة بالنسبة لمعياري Akaike و Schwarz. نقوم الآن بإعادة تقدير النموذج للحصول على المعلومات الخاصة بحركتي التوازن قصيرة وطويلة الأجل ومن ثم اشتقاق معادلة التكامل المشترك، ونتائج التقدير معروضة في الآتي:

- العلاقة قصيرة الأجل:

الجدول (8) تأثير مؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى القصير

Cointegrating Form				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
				D(CAPITAL_FORMATION)
0.1307	2.066687	8.109119	16.759009	D(PRODUCT)
0.7905	-0.290286	6.197565	-1.799067	D(PRODUCT_REQUIRMNTS)
0.2257	-1.520504	0.154751	-0.235299	D(SALES)
0.4922	-0.780133	5.270988	-4.112069	D(VALUE_ADDED)
0.1118	-2.232288	1.689638	-3.771758	D(WAGES)
0.1374	-2.014182	3.947328	-7.950636	D(WORKERS)
0.3898	-1.003004	25.105300	-25.180727	CointEq(-1)
0.3839	-1.017250	0.165018	-0.167865	

المصدر: من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامج eviews10

يمكننا من خلال النتائج المعروضة في الجدول السابق أن نقول بانه ليس هناك تأثير قصير الأجل لمؤشرات التجارة الداخلية على النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث ان قيمة prob الخاصة بمعلمات مؤشرات التجارة الداخلية أكبر من 0.05 في الأجل القصير. كما نشير إلى القيمة السالبة لمعامل التصحيح (−0.16) وهي قيمة غير معنوية

- العلاقة طويلة الأجل:

الجدول (9) تأثير تأثير مؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5221	0.722647	172.022647	124.311593	CAPITAL_FORMATION
0.5531	-0.665892	253.620185	-168.883572	PRODUCT
0.5270	-0.713508	12.895315	-9.200905	PRODUCT_REQUIRMNTS
0.5444	0.681629	111.695128	76.134636	SALES
0.5068	-0.751833	24.788568	-18.636856	VALUE_ADDED
0.3814	-1.023409	155.607151	-159.249798	WAGES
0.6164	-0.556903	269.357529	-150.005990	WORKERS
0.7753	0.312200	12.440187	3.883826	C

المصدر: من إعداد الباحث وفق مخرجات برنامج eviews10

نلاحظ من الجدول السابق أن مؤشرات التجارة الداخلية غير معنوية حيث أن قيمة Prob أكبر من 0.05، أي أنه لا يوجد تأثير طويل الاجل لمؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.

مما سبق نقبل الفرضية التي تقول H0 – " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي".

النتائج و المناقشة:

- مؤشر واحد من مؤشرات التجارة الداخلية كان له أثر على الناتج المحلي الاجمالي وهو الرواتب والاجور وفي المدى القصير فقط، وعلى الرغم من أن التأثير في النموذج معنوي وأدى الى رفض الفرضية الأساسية أن باقي المتغيرات غير مؤثرة مما يدل على وجود قصور كبير في أداء مؤسسات التجارة الداخلية وعدم وجود أثر لإنتاجها على الناتج الإجمالي في الاقتصاد، وهو ما يستلزم البحث في الأسباب التي أدت الى عدم تأثير مؤشرات التجارة الداخلية وخصوصا متغير القيمة المضافة ولا بد من العمل على رفع القيمة المضافة التي تحققها شركات التجارة الداخلية، كل بحسب اختصاصها ومجال عملها. وتتبع أهمية معالجة القصور في مساهمة هذه الشركات إلى أنه في ظروف الحصار وصعوبة قيام القطاع الخاص بدوره في دعم الناتج الاجمالي تزداد أهمية مؤسسات القطاع العام بحيث يجب أن تشكل قاطرة نمو للاقتصاد الوطني ككل والناتج المحلي الإجمالي بشكل خاص.
- لا أثر لمؤشرات التجارة الداخلية على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يؤكد النتيجة السابقة، وهو ما يؤكد على ضرورة معالجة القصور في أداء شركات التجارة الداخلية لتسهم بشكل أكبر في الناتج الإجمالي وبالتالي في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

الاستنتاجات و التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها، نوصي بما يلي:

- ضرورة دعم ناتج المحلي الإجمالي من ناحية خلق قيمة مضافة التي تحققها مؤسسة التجارة الداخلية، عبر سن التشريعات والقوانين التي تعزز مكانة المؤسسة في السوق المحلية، بوصفها أكبر رافد لقطاع التجارة الداخلية.
- تعزيز ثقة المواطن بمؤسسة التجارة الداخلية وأدائها، عبر تقديم كافة التسهيلات الممكنة في إطاري السلع المدعومة وغير المدعومة، لتصبح المؤسسة هي الوجهة الأولى للمواطن، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى مساهمة مؤسسة التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول مؤشرات التجارة الداخلية وأثرها على الاقتصاد الوطني ككل، وتسليط الضوء على مواطن الضعف من أجل تزويد المعنيين بهذا الشأن بخارطة طريق حول الإجراءات الممكن اتخاذها لدعم الاقتصاد الوطني.

References:

- Geda, A., Seid, E. (2015).The potential for internal trade and regional integration in Africa,Journal of African Trade,Vol.2,19–50.
- Straathof, B. ;Linders, G. ;Mohlmann, J.(2008). The Internal Market and the Dutch Economy Implications for trade and economic growth, CPB Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis, Vol.168
- Albrecht, L.; Tombe, T. (2015). Internal Trade, Productivity, and Interconnected Industries: A Quantitative Analysis. Journal of Economic Literature.
- Sandri, S; Alshyab, N.; Ghazo, A. (2016). TRADE IN GOODS AND SERVICES AND ITS EFFECT ON ECONOMIC GROWTH –THE CASE OF JORDAN, Applied Econometrics and International Development,Vol.25-2.
- Soubbotina, T. P. (2004). Beyond economic growth: An introduction to sustainable development (2nd ed.). Washington, D.C.: World Bank.
- Sun, P.; Heshmati, A. (2010). International Trade and its Effects on Economic Growth in China. Discussion Paper No. 5151.
- Tombe, T.; Winter, J. (2013). Internal Trade and Aggregate Productivity: Evidence from Canada, Journal of Economic Literature.
- Trade and Development Board (2014). The role of international trade in the post-2015 development agenda. Trade and Development Commission, Sixth session, Geneva, 5–9 May. Item 4 of the provisional agenda.
- Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley.